تصاعدت الضغوط على إيران، مع تهديد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو باستهدافها، بعدما حمّلها مسؤولية استهداف سفينة شحن إسرائيلية، في الوقت الذي ترغب فيه ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بتمرير قرار في الوكالة الدولية للطاقة الذرية يندد بتعليقها البرو توكول الإضافي

الضغوط تحاصر إيران

نتنياهو يهدد بالرد على استهداف السفينة... وطهران تحذر من قرار ضدها في الوكالة الذرية

دعا غروسي لعدم تحويل عمليات التفتيش لورقة مساومة (Getty)

رفضت طهران مزاعم ضلوعها في انفجار السفينة الإسرائيلية

حث ظريف مجلس محافظي الوكالة على عدم إثارة فوضى

تسارعت وتيرة الضغوط على إيران، في ظل اتهام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو طهران، أمس الإثنين، رسمياً بالوقوف وراء استهداف سفينة إسرائيلية في خليج عمان الأسبوع الماضي، مذكراً بـ«ضربها في كل المنطقة»، وذلك بعد ساعات من غارات إسرائيلية استهدفت أول من أمس الأحد مواقع يُعتقد أنها تابعة للحرس الثوري الإيراني في محيط دمشق. كما أن الدبلوماسية في ما يخص الملف النووي الإيراني لم تحقق أي تقدم، إذ تمسكت طهران بشرطها رفع العقوبات الأميركية قبل أي تفاوض مع واشنطن. وعلى جبهة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشعلت محاولة فرنسا وألمانيا وبريطانيا تمرير قرار يدين وقف طهران العمل بالبروتوكول الإضافي معركة جديدة، مع تحذير إيراني رسمي من أن يؤدي هذا الأمر بطهران لوقف «الاتفاق المؤقت» مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي.

واتهم نتنياهو، أمس الإثنين، إيران رسمياً بالوقوف وراء ضرب سفينة إسرائيلية في خليج عُمان الأسبوع الماضي. وقال نتنياهو، في مقابلتين مع الإذاعة العامة والإذاعات، رسالة توعوية واحدة هي «السلام (المصافحة) نظر». حتى سمعها المواطن اليمني بكل اللهجات المحلية. أدت الرسائل التوعوية إلى نتائج عكسية، وخصوصاً لدى جماعة الحوثيين. أنكرت الجماعة في بادئ الأمر وجود الفيروس، وقالت إنه مؤامرة أميركية إسرائيلية. إذ جعلت الناس يتمسكون بالسلام الممنوع، وسمحت لهم بإحياء المناسبات التي تشهد كافة فنون المصافحة والتقبيل. لكنها رفضت في المقابل السلام المنشود، وذهبت لإشعال معارك جديدة وشن عدوان على مأرب.

مطلع فبراير/شباط الماضي، أعلنت الأمم المتحدة حالة طوارئ عقب إدراج الإدارة الأميركية جماعة الحوثيين في قوائم المنظمات الإرهابية. قالت المنظمة الأممية إن التصنيف سيعقّد مسار السلام، وبعد إلغاء هذا التصنيف اعتبرت المنظمة الإجراء خطوة مهمة نحو السلام، وبعدها دارت عجلة المبعوثين في دول الخليج، وحضر السلام في البيانات الرسمية ووسائل الإعلام، لكنه في نظر الحوثيين لا يزال خطأ أحمر.

خلال ثلاثة أسابيع من معارك مأرب، زجّ الحوثيون بالآف الشباب، وغالبيتهم بشكل إجباري، في محارق الموت. المشاهد التي تم تناقلها لجثث مترامية في الشعاب وسفوح جبال مأرب، كانت مروّعة.

يدعو المجتمع الدولي، المليشيا الحوثية لوقف هجمات مأرب حفاظاً على أرواح المدنيين، فيظهر قادتها للإعلان عن أنهم سيمضون إلى ما بعد مأرب، وأنّ المحافظة النفطية ستكون نقطة لتحرير كل شبر في اليمن. ما لم توجد خطوات صارمة تكبح عنف الحوثيين، فلن يكون للتحركات الدولية أي جدوى في إنقاذ اليمنيين من جماعة لديها استعداد للقتال حتى آخر صاروخ إيراني من طراز «ذو الفقار»، وآخر شاب يمني يعول عدة أطفال، تختطفه من منزله وتصفه بالمتطوع، ثمّ تقوده لجبهات القتال من دون تدريب، ليكون درعاً بشرية تحمي قادتها المدربين من النيران في الخطوط الأمامية.

للحديث تتمة...

السلام اليمني... نظر

زكريا الكمالي

يبدو أنّ الأمم المتحدة والولايات المتحدة واتحاد المبعوثين الدوليين إلى اليمن، يقومون جميعاً بتطبيق إرشادات منظمة الصحة العالمية الخاصة بمواجهة فيروس كورونا في تحركاتهم لإحياء عملية السلام، وجعلوا من أطراف الصراع تعتقد أن تجنّب السلام الأممي هو ما سيبعد عنها الفيروس، وليس السلام المعروف بالمصافحة.

منذ بداية تفشي الموجة الأولى لفيروس كورونا، في إبريل/نيسان الماضي، بعثت المنظمات الدولية والمحلية والسلطات الرسمية والقنوات والإذاعات، رسالة توعوية واحدة هي «السلام (المصافحة) نظر». حتى سمعها المواطن اليمني بكل اللهجات المحلية. أدت الرسائل التوعوية إلى نتائج عكسية، وخصوصاً لدى جماعة الحوثيين. أنكرت الجماعة في بادئ الأمر وجود الفيروس، وقالت إنه مؤامرة أميركية إسرائيلية. إذ جعلت الناس يتمسكون بالسلام الممنوع، وسمحت لهم بإحياء المناسبات التي تشهد كافة فنون المصافحة والتقبيل. لكنها رفضت في المقابل السلام المنشود، وذهبت لإشعال معارك جديدة وشن عدوان على مأرب.

مطلع فبراير/شباط الماضي، أعلنت الأمم المتحدة حالة طوارئ عقب إدراج الإدارة الأميركية جماعة الحوثيين في قوائم المنظمات الإرهابية. قالت المنظمة الأممية إن التصنيف سيعقّد مسار السلام، وبعد إلغاء هذا التصنيف اعتبرت المنظمة الإجراء خطوة مهمة نحو السلام، وبعدها دارت عجلة المبعوثين في دول الخليج، وحضر السلام في البيانات الرسمية ووسائل الإعلام، لكنه في نظر الحوثيين لا يزال خطأ أحمر.

خلال ثلاثة أسابيع من معارك مأرب، زجّ الحوثيون بالآف الشباب، وغالبيتهم بشكل إجباري، في محارق الموت. المشاهد التي تم تناقلها لجثث مترامية في الشعاب وسفوح جبال مأرب، كانت مروّعة.

يدعو المجتمع الدولي، المليشيا الحوثية لوقف هجمات مأرب حفاظاً على أرواح المدنيين، فيظهر قادتها للإعلان عن أنهم سيمضون إلى ما بعد مأرب، وأنّ المحافظة النفطية ستكون نقطة لتحرير كل شبر في اليمن. ما لم توجد خطوات صارمة تكبح عنف الحوثيين، فلن يكون للتحركات الدولية أي جدوى في إنقاذ اليمنيين من جماعة لديها استعداد للقتال حتى آخر صاروخ إيراني من طراز «ذو الفقار»، وآخر شاب يمني يعول عدة أطفال، تختطفه من منزله وتصفه بالمتطوع، ثمّ تقوده لجبهات القتال من دون تدريب، ليكون درعاً بشرية تحمي قادتها المدربين من النيران في الخطوط الأمامية.

خليج عمان الخميس الماضي. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ المشاركين في المداولات الأمنية، قرّروا ألا يبقى هذا الهجوم بدون ردّ إسرائيلي. وقالت القناة العامة إنّ الردّ قد لا يكون علنياً بالضرورة.

وسارعت طهران للرد على ادعاءات نتنياهو، إذ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين، أن طهران ترفض بشدة مزاعم ضلوعها في انفجار السفينة، التي رست في ميناء في دبي لإصلاح الأضرار التي لحقت لها. وأشار إلى أن «تحركات إسرائيل مثيرة للشك، وأنها تدرك أن طهران ستردّ على أي تهديد بشكل صارم ودقيق».

وتأتي هذه التطورات في وقت رفضت إيران رسمياً، أمس الأول، عرضاً أوروبياً لعقد اجتماع غير رسمي بشأن الملف النووي تشارك فيه الولايات المتحدة. وفي السياق، قال خطيب زادة أمس إنه «يتعين على إدارة الرئيس جو بايدن تغيير سياسة الضغوط القصوى التي اتبعها (سلفه دونالد) ترامب تجاه طهران. إذا كانت تريد إجراء محادثات مع إيران، يتعين عليها أولاً رفع العقوبات». وأضاف «لم يحصل أي تغيير في مواقف الولايات المتحدة وتصرفها بعد، وإدارة بايدن لم تكتف بعدم التخلي عن سياسة الضغوط القصوى الفاشلة لترامب، بل لم تعلن حتى الآن احترام مسؤولياتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن الدولي 2231» الذي وضع إطاراً قانونياً للاتفاق. لكنه أشار، من جهة ثانية، إلى أن طهران ستواصل العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرغم من تقليص التعاون معها.

وفي انتقاد مباشر لطهران، دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، أمس الإثنين، إلى عدم تحويل عمليات التفتيش التي تجريها هيئته في إيران إلى «ورقة مساومة». وقال غروسي، في مؤتمر صحافي في مستهل اجتماع مجلس حكام الوكالة في فيينا، «يجب المحافظة على عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. يجب ألا توضع على طاولة المفاوضات كورقة مساومة».

وكانت طهران علقت، في 23 فبراير/شباط الماضي، بعض عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تعتقد أن هذا التحرك سيؤدي إلى فوضى». وأضاف «لدينا حلول لكل الاحتمالات». وكانت روسيا حذرت، في مذكرة وجهتها لباقي الدول في الوكالة الذرية، وحصلت عليها «رويترز»، من أن تبني القرار قد يلحق الضرر بجهود إحياء الاتفاق النووي، مؤكدة أنها ستعارضه. وقالت موسكو، في المذكرة، «لن يساعد تبني القرار العملية السياسية الرامية إلى العودة للتطبيق الشامل الطبيعي لخطة العمل الشاملة المشتركة». وأضافت: «على العكس، فإنها ستعقد بشدة تلك الجهود وتقوض فرص إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة والتعاون الطبيعي بين إيران والوكالة». وكان السفير الروسي لدى الوكالة ميخائيل أوليانوف، كتب في تغريدة، أنه «هناك مسؤولية مشتركة للحكام الجهود والثلاثين تتمثل في ضمان ألا تؤثر المناقشات سلباً على الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)». وأضاف «نحن في سباق مع الزمن. النافذة المتاحة أصبحت ضيقة جداً».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تجريها الوكالة رداً على رفض الولايات المتحدة حتى الآن رفع العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. ووصف غروسي تعليق عمليات التفتيش بـ«الخسارة الهائلة»، لكن لدى سؤاله إن كان لا يزال بإمكان الوكالة طمأنة المجتمع الدولي بأن برنامج إيران النووي سلمي بحت، قال غروسي «حتى الآن الوضع جيد». وأعلن أن الوكالة ستحافظ على السبل التي تمكّنها من التحقق من كمية اليورانيوم الذي تخضبه إيران. وحذر غروسي، بطريقة مبطنة، الدول الأوروبية من تمرير اقتراح قرار خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدين قرار إيران تعليق العمل بالبروتوكول الإضافي، والذي حذرت طهران، في رسالة إلى أعضاء الوكالة، من أن يؤدي لدفعها للتخلي عن «الاتفاق المؤقت» مع الوكالة. وقال غروسي «أناشد الجميع إجراء محادثات بنّاءة والمحافظة على عمل الوكالة». واعتبر أن «الاتفاق المؤقت» قد يفتح الباب أمام العودة الكاملة لمقتضى الوكالة لمراقبة المنشآت النووية الإيرانية. في موازاة ذلك، قالت مصادر دبلوماسية لوكالة «فرانس برس»، أمس الإثنين، إن الدول الأوروبية الثلاث الموقعة على الاتفاق النووي الإيراني ستعرض على مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يندد بتعليق طهران البروتوكول الإضافي. وبحسب النص، الذي اطلعت عليه «فرانس برس» وتدعمه الولايات المتحدة والذي سيعرض على التصويت يوم الجمعة المقبل، تعبّر ألمانيا وفرنسا وبريطانيا «عن قلقها البالغ»، و«تدعو إيران إلى استئناف فوراً» كل برامج التفتيش. كما يعبر النص، الذي أرسل إلى أعضاء مجلس محافظي الوكالة وحصلت عليه «رويترز» أيضاً، عن القلق وحصلت عليه «رويترز» أيضاً، من القلق إزاء «عدم إحراز تقدم» في الحصول على تفسيرات من إيران بشأن جزيئات يورانيوم عُثر عليها في ثلاثة مواقع قديمة، منها موقعان أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية اكتشاف الجزيئات فيهما الأسبوع الماضي.

وحث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مجلس محافظي الوكالة على عدم إثارة «فوضى» عبر إقرار مسعى أميركي لتبني قرار ضد خفض طهران تعاونها مع الوكالة الذرية. وقال ظريف، على هامش اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية لمجلس الشورى الإسلامي، أمس الإثنين: «استهل الأوروبيون، بدعم من الولايات المتحدة، مساراً خاطئاً في مجلس النووي الإيراني ستعرض على مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يندد بتعليق طهران البروتوكول الإضافي. وبحسب النص، الذي اطلعت عليه «فرانس برس» وتدعمه الولايات المتحدة والذي سيعرض على التصويت يوم الجمعة المقبل، تعبّر ألمانيا وفرنسا وبريطانيا «عن قلقها البالغ»، و«تدعو إيران إلى استئناف فوراً» كل برامج التفتيش. كما يعبر النص، الذي أرسل إلى أعضاء مجلس محافظي الوكالة وحصلت عليه «رويترز» أيضاً، عن القلق إزاء «عدم إحراز تقدم» في الحصول على تفسيرات من إيران بشأن جزيئات يورانيوم عُثر عليها في ثلاثة مواقع قديمة، منها موقعان أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية اكتشاف الجزيئات فيهما الأسبوع الماضي.

وحث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مجلس محافظي الوكالة على عدم إثارة «فوضى» عبر إقرار مسعى أميركي لتبني قرار ضد خفض طهران تعاونها مع الوكالة الذرية. وقال ظريف، على هامش اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية لمجلس الشورى الإسلامي، أمس الإثنين: «استهل الأوروبيون، بدعم من الولايات المتحدة، مساراً خاطئاً في مجلس

هدية انتخابية إيرانية لنتنياهو

لن يوفر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعرض سفينة إسرائيلية للاستهداف في الخليج من دون استغلالها في المعركة الانتخابية، وإبعاد الأنظار عن ملفه الجنائي وكورونا

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لم يكن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يحلم بأن تأتيه النجدة والسلاح لتحريك المعركة الانتخابية التي يخوضها، ويجر إسرائيل إليها للمرة الرابعة خلال أقل من عامين، من قبل النظام في إيران، أو من قبل جماعات تابعة لطهران، وأن تسلم الهدية في مكان مثالي للدعاية الإسرائيلية، في قلب الخليج، كما حدث الخميس الماضي، عند استهداف سفينة يملكها إسرائيلي، وترفع علم جزر البهاماس.

وسارع نتنياهو لتأكيد اتهام إيران بالمسؤولية عن العملية، صباح أمس الإثنين، فقط من أجل سد الطريق والمشهد الدعائي والإعلامي عن وزير أمنه بني غانتس، ولأنه أدرك بسرعة حجم الفائدة المرجوة له من حيث الدعاية الانتخابية، خصوصاً أن كل محاولاته الزج بإيران في الدعاية الانتخابية، لم تلق آذاناً صاغية، ولم يتمكن من فرض طهران على الأجندة الانتخابية.

فقد عانى نتنياهو في الشهرين الأخيرين، منذ حل الكنيست في 23 ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، من طغيان القضايا الداخلية، وفشل حكومته في مواجهة جائحة كورونا، كما محاولاته المماطلة في بدء المحكمة الجنائية ضده. وانعكس هذان الملفان على قوته الانتخابية بحسب الاستطلاعات، إذ لم يتمكن في الشهرين الأخيرين من تحقيق توقعات لحزبه بأكثر من 30-29 مقعداً، في كافة الاستطلاعات، مقابل نحو 40 مقعداً كانت تتوقعها الاستطلاعات له، في يونيو/حزيران الماضي بعد أن بدا أن إسرائيل على وشك التغلب على جائحة كورونا، إلى أن غلبتها الموجة الثانية، ومعها بدأ تدهور نتنياهو في الاستطلاعات، وصولاً إلى قوته الحالية المقدرة بـ29 مقعداً من جهة، وتوفر أغلبية 61 عضواً للمعسكر المناهض له، بما في ذلك الأحزاب العربية في الكنيست من جهة ثانية. لكن حادثة استهداف سفينة إسرائيلية، في خليج عمان، مع كونها سفينة مدنية، تعكس في المنظور الإسرائيلي، وفي عرف نتنياهو خصوصاً، دليلاً على صحة ما تدعيه دولة الاحتلال من الخطر الذي تمثله إيران، ليس فقط على صعيد تحولها لدولة نووية، وإنما أيضاً، على صعيد تهديد أمن الملاحة البحرية، بما في ذلك في الخليج، ومنه إلى البحر الأحمر وطرق التجارة البحرية، وصولاً إلى تهديد مصالح تتجاوز المصالح الإسرائيلية، ويمكن لها أن تطاول المصالح الأميركية، وبطبيعة الحال مصالح الدول العربية في الخليج.

وبالرغم من أن الضربة الإسرائيلية لمواقع إيرانية في سورية، مساء أمس الأول، قد جاءت مرتبطة بالضرورة باستهداف السفينة الإسرائيلية، إلا أن إعلان مصادر أمنية أن الاجتماع، الذي عقده الكابينت الأمني الإسرائيلي، مساء الأحد الماضي، وشارك فيه قادة الجيش والموساد ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، خرج باتفاق المشاركين فيه على وجوب توجيه إسرائيل ضربة لإيران والرد على الحادثة، دون أن يكون هذا الرد علنياً بالضرورة، يعني عملياً أنه سيكون بمقدور الاحتلال مواصلة الحرب السرية ضد طهران، وتنفيذ هجوم كبير في إيران، «كعمل مشروع» رداً على استهداف السفينة الإسرائيلية من جهة، وتكثيف الضغوط الإسرائيلية على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لجهة عدم رفع القيود الاقتصادية عن طهران، من جهة أخرى، والقبول بالشرط الإسرائيلي المتعلق بالترسانة الصاروخية الإيرانية، ووقف النشاط «الإرهابي الإيراني» في المنطقة، ضمن بنود أي اتفاق نووي جديد مع طهران.

كما منحت العملية نتنياهو، فرصة علنية جديدة ومكررة للقول إن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، سواء عبر اتفاق نووي جديد أم بدونه، في إشارة إلى استعدادات إسرائيلية لإعداد خيار عسكري ضد المنشآت النووية في إيران، كان أعلن عنها قبل فترة رئيس أركان جيش الاحتلال الجنرال أفيف كوخافي. لكن أهم ما في التطورات في العملية، هي أنها تساعد نتنياهو في محاولة حرف الأنظار في إسرائيل عن قضاياه الداخلية، وفضائح فشل حكومته في التغلب على جائحة كورونا، مع ما رافق ذلك بشكل واضح، من تساهل كبير مع تمرد الحريديم اليهود على أنظمة وتعليمات التباعد الاجتماعي، ومنع التجمهر، وحتى شبهات في تسهيلات للحريديم الذين ظلوا خارج إسرائيل، للعودة إلى إسرائيل خلافاً للأنظمة والشروط التي وضعتها الحكومة. وسيكون بمقدور نتنياهو أن يرفع مجدداً شعار كونه الشخص الأنسب لمواجهة إيران، ليس فقط على صعيد مخططاتها بعيدة الأمد في امتلاك ترسانة نووية، وإنما أيضاً على المدى الفوري والمباشر، بالركون في هذا الباب إلى علاقاته الجيدة والرسمية مع أنظمة ودول عربية في الخليج، ترى أن تهديد إيران لحرية الملاحة في الخليج وبين مضيقي هرمز وباب المندب، قد يصبح أمراً واقعاً، وبالتالي فإنها ستجد مبرراً إضافياً لتطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، تحت ذرائع تثبيت الاستقرار والدفاع عن مصالحها. وتشكل العملية التي وقعت في خليج عمان، دليلاً أو ورقة ملموسة في هذا السياق يلوح بها نتنياهو في وجه الدول الخليجية التي التحقت بركب التطبيع، بشأن ضرورة التعاون أمنياً لمواجهة الخطر الإيراني، الذي لم يعد مجرد خطر «مفترض» بانتظار تحول طهران لدولة نووية، بل بات ممارسة فعلية في قلب الخليج، وفي موانئها السيادية. ومن المتوقع أن يلوح نتنياهو هذه المرة بأهمية اتفاقيات التطبيع مع دول خليجية للأمن والمصالح الإسرائيلية الاقتصادية، والرد على من استخف في إسرائيل بـ«الفائدة» من اتفاقيات سلام مع دول لم تنشب بينها وبين إسرائيل حرب في الماضي.

نتنياهو المعروف بقدراته الدعائية لن يترك هذه الفرصة تفلت من يديه، وسيستغلها لمحاولة تركيز الأضواء في المعركة الانتخابية على علاقاته الدولية وإنجازه السياسي والدبلوماسي في الخليج، وإزاحة هذه الأضواء عن ملفاته الجنائية وفشله التنفيذي في مواجهة كورونا، عل ذلك يساعد في تحريك المياه الراكدة في المعركة الانتخابية الإسرائيلية، خصوصاً إذا رافقت هذه المحاولات عمليات وهجمات إسرائيلية على أهداف إيرانية، غير التي اعتادت إسرائيل ضربها في سورية. ويمكن لعودة «الخطر الإيراني المباشر» أن يحرك المعركة الانتخابية، وأن يدفع بشرائح إسرائيلية لحسم قرارها الانتخابي على أساس هذه القضية، والتصويت مجدداً لنتنياهو لاقتناعها بعدم خبرة وتجربة خصومه في الساحة الداخلية وفي الحلبة الدولية.

سارع نتنياهو لاتهام إيران بالمسؤولية عن العملية (Getty)

آل خاجة أول سفير إمارا تي

قدّم أول سفير للإمارات في إسرائيل، محمد آل خاجة (الصورة)، أوراق اعتماده، أمس الاثنين، للرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين. وتعهد ببناء علاقات ثنائية جديدة. وقال مسؤولون إنه سيبحث عن موقع لسفارة في تل أبيب. وقال آل خاجة (40 عاما) خلال اجتماع مع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي في القدس المحتلة، إنه «فخور بثقة وتشرف بأن أكون أول سفير إماراتي لدى إسرائيل». وأضاف «مهمتي هنا هي تعزيز وتطوير هذه العلاقة».

تل أبيب تريد تحجيم نفوذ طهران

محيط دمشق هدف للغارات

تحوّل محيط العاصمة السورية دمشق إلى هدف دائم للغارات الإسرائيلية، تحديداً تلك الموجّهة ضد الإيرانيين وحلفائهم

امين العاصي

بعد أيام قليلة من غارات أميركية استهدفت مليشيات إيرانية وعراقية في الشرق السوري، ضرب طيران الاحتلال الإسرائيلي مواقع يُعتقد أنها تابعة للحرس الثوري الإيراني في محيط العاصمة السورية دمشق، مساء أول من أمس الأحد، في سياق استراتيجية إسرائيلية معلنة، تستهدف الوجود الإيراني في سورية. وفي السياق، ذكرت مصادر في دمشق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن طائرات يُعتقد أنها إسرائيلية، عاودت قصف أهداف إيرانية في محيط بلدة السيدة زينب جنوبي دمشق، التي تحوّلت إلى معقل بارز للمليشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني.

من جانبها، نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» التابعة للنظام السوري، عن مصدر عسكري قوله، إن الطيران الإسرائيلي نفّذ «عدواناً جوياً من جهة الجولان السوري المحتل، مستهدفاً بعض الأهداف في محيط دمشق». وقال إن «وسائط دفاعنا الجوي تصدّت لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها»، من دون الإشارة إلى الخسائر.

وبات القصف الجوي الإسرائيلي لمواقع عسكرية في سورية شبه اعتيادي في العام الحالي، في إطار حرب إسرائيلية معلنة ضد الوجود الإيراني في سورية، تحديداً جنوبي البلاد وشرقها. ففي 6 شهر يناير/كانون الثاني الماضي، شنّ الطيران الإسرائيلي غارات على مواقع عسكرية في محيط بلدة الكسوة جنوبي دمشق، يُعتقد أنها تابعة للفرقة الأولى في قوات النظام، والتي تحوّلت إلى ما يشبه قاعدة إيرانية. وطاول القصف أيضاً كتيبة الرادار في ريف السويداء في أقصى الجنوب السوري، والتي يُعتقد أنها تحوّلت إلى مقرّ لعناصر حزب الله. كما استهدفت الغارة مواقع أخرى على طريق دمشق درعا.

وفي 13 يناير الماضي، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات على مخازن أسلحة ومواقع عسكرية في ريف دير الزور في أقصى الشرق السوري، مخلّفة عشرات القتلى من عناصر المليشيات الموالية لإيران، في حصيلة تُعدّ الأعلى منذ بدء الضربات الإسرائيلية في سورية، ووفق وسائل إعلام النظام السوري، فقد قُتل في 22 يناير الماضي 4 مدنيين، بينهم طفلان، جراء قصف إسرائيلي استهدف محيط مدينة حماة، في وسط البلاد.

وفي شهر فبراير/شباط الماضي، واصل الطيران الإسرائيلي استهداف مواقع عدة، وضرب في 5 فبراير «الفوج 165» التابع لـ«الفرقة الأولى» في قوات النظام، في محيط ناحية الكسوة جنوبي دمشق. كما هاجم شحنة أسلحة إيرانية في محيط مطار دمشق الدولي، وفق موقع «صوت العاصمة»، المهتم بأنباء دمشق وريفها. ونادراً ما تؤكد إسرائيل تنفيذ ضربات في سورية ضد مواقع تابعة للنظام أو للجانب الإيراني، لكن الجيش الإسرائيلي ذكر في تقريره السنوي، أواخر العام الماضي، أنه قصف خلال عام 2020 نحو 50 هدفاً في سورية، من دون تقديم تفاصيل عنها.

وعلى الرغم من كثافة الغارات الإسرائيلية وغارات طيران التحالف الدولي، إلا أن الوقائع أظهرت عدم تأثر الوجود الإيراني بها. ولم يُسجّل أي انسحاب من قبل المليشيات الموالية لإيران من مواقع استهدفها الطيران الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، يرى الباحث في مركز «الحوار السوري»، محمد سالم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «إذا كان الهدف من الغارات الجوية من قبل الطيران الإسرائيلي، هو منع المليشيات الموالية لإيران من امتلاك أسلحة نوعية تهدد أمن إسرائيل، فيبدو أنها تنجح بذلك نسبياً، لأنها تضايق المليشيات إلى حد ما». ويستدرك بالقول إن هذه الغارات لا يمكن أن تكون فعالة في منع انتشار المليشيات والنفوذ الإيرانيين في المجتمع السوري بمختلف المجالات.

وجاءت الغارة الإسرائيلية بعد أيام قليلة من غارات أميركية على مواقع للمليشيات تابعة للجانب الإيراني، ومنها مليشيات عراقية في ريف دير الزور الشرقي، رداً على هجمات صاروخية على أهداف أميركية في إقليم كردستان العراق.

وتندرج الغارات الإسرائيلية والأميركية ضمن استراتيجية تحجيم الدور الإيراني العسكري في سورية إلى حدوده الدنيا. ويبدي الباحث السياسي رضوان زيادة، اعتقاده بوجود رابط بين الغارات الإسرائيلية والأميركية، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن الغارة الأميركية شجعت إسرائيل على القيام بمزيد من الغارات، لأنها أوصلت رسالة مفادها بأن إدارة جو بايدن مستعدة للقيام بها. ويرى أن الغارات الإسرائيلية «تندرج في سياق الفعل الإسرائيلي على الوجود الإيراني في سورية»، لافتاً إلى أن المفاجأة ظهرت في عدم اعتراض روسيا على غارات تل أبيب، بحجم الاعتراض نفسه على الغارات الأميركية.

شنّت إسرائيل الضربة بعد أيام من غارات أميركية

شرق غرب

عباس يُصدر مرسوماً بتشكيل «محكمة الانتخابات»

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، أمس الإثنين، مرسوماً رئاسياً بتشكيل محكمة قضايا الانتخابات، برئاسة قاضية المحكمة العليا/ محكمة النقض، إيمان ناصر الدين. وتضم المحكمة تسعة قضاة، بمن فيهم رئيستها، ويمثلون الضفة الغربية وقطاع غزة. من جهتها، رحبت حركة «حماس» بخطوة عباس التي وصفتها بـ«الإيجابية»، بحسب ما قال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم في بيان، أمس.

(العربي الجديد)

صدامات بين متظاهرين والأمن العراقي

وقعت صدامات، أمس الإثنين، بين عناصر من قوات الأمن العراقية وعشرات المتظاهرين الغاضبين، أمام مبنى الحكومة المحلية في مدينة الديوانية، مركز محافظة القادسية، جنوبي العراق. وكان المتظاهرون يطالبون بإقالة الحكومة المحلية، والتي أمهلوها 72 ساعة للاستجابة لهذا المطلب، والكشف عن الجهات التي تقف خلف استهداف الناشطين ومحاسبتهم.

(العربي الجديد)

مقتل عناصر من «داعش» في ديالى

أعلن المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، أمس الاثنين، «مقتل عدد كبير» من عناصر تنظيم «داعش» خلال العملية الأمنية التي انطلقت أول من أمس، الأحد، في محافظة ديالى، شرقي البلاد. وقال الخفاجي، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء العراقية «واع»، إن العملية «سيكون لها بعد استراتيجي مهم»، وأنها «كفيلة بمنع الخروقات الأمنية في ديالى».

(العربي الجديد)

حل البرلمان الجزائري يدخل حيز التنفيذ

دخل حل البرلمان الجزائري رسمياً حيز التنفيذ، أمس الإثنين، بعد 12 يوماً من إعلان الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة)، قرار حله وتنظيم انتخابات نيابية مسبقة، لم يتم تحديد تاريخها بعد. وتضمن عدد الجريدة الرسمية، أمس، مرسوم حلّ المجلس الشعبي الوطني بناءً على المادتين 91 و151 من الدستور، اللتين تتيحان للرئيس صلاحية حل المجلس وإجراء انتخابات نيابية مسبقة.

(العربي الجديد)

حذف اسماء من قائمة المسؤولين عن قتل خاشقجي

ذكرت شبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الإثنين، أنه تم حذف أسماء ثلاثة أشخاص من المسؤولين عن قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي من القائمة التي نشرتها وكالة الاستخبارات الأميركية «سي أي إيه»، بعد وقت قليل من نشرها، يوم الجمعة الماضي، والتي تم استبدالها بقائمة أزيلت منها هذه الأسماء. والأسماء التي تم حذفها، وفق الشبكة الأميركية، هي أسماء عبد الله محمد الهويريني، وياسر خالد السالم وإبراهيم السالم. في الأثناء، دعت خطيبة خاشقجي خديجة جنكيز، أمس الإثنين، عبر «تويتر»، إلى معاقبة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بعدما خلص تقرير للاستخبارات الأميركية إلى أنه وافق على الاغتيال.

(العربي الجديد)

الحدث

بلينكن يدعو الحوثيين لإنهاء الحرب... وغوتيريس يتحدث عن سباق ضد المجاعة

أميركا تريد وقف معركة مأرب

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إعادة تنشيط واشنطن لجهودها الدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن، كمقدمة لإنهاء الأزمة الإنسانية، مصوباً على جماعة الحوثيين ومطالباً إياها بوقف هجوم مأرب. من جهته، كان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يحذر من أن العالم في سباق ضد الجوع والمجاعة في البلد

قدّم وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، أمس الإثنين، أمام مؤتمر للمانحين نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع السويد وسويسرا لجمع مساعدات لليمن، ما يشبه خريطة طريق أميركية لوقف الحرب، إذ ربط بين وقف الحوثيين هجومهم الدامي على مأرب وبين إنهاء الحرب، معتبراً أن السعودية والحكومة اليمنية حريصتان على إيجاد حل للصراع في اليمن. وتضمنت تحرّكات الإدارة الأميركية الجديدة لإعادة إطلاق عجلة الدبلوماسية لوقف الحرب في اليمن، خصوصاً بعدما أنهت دعمها للتحالف، الذي تقوده السعودية، استكمال المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ جولته في المنطقة لمناقشة الأزمة اليمنية التي شهدت في الأسابيع الأخيرة تصعيداً من بوابة هجوم الحوثيين في مأرب وتصاعد استهداف السعودية بالطائرات المسيرة والصواريخ البالستية.

وأعلن بلينكن، في مؤتمر افتراضي في نيويورك أمس الإثنين يهدف لجمع 3,85 مليارات دولار لتمويل عمليات الإغاثة في اليمن، أن المبعوث الأميركي إلى اليمن تيموثي ليندركينغ، أفاد عقب مباحثاته التي يجريها في المنطقة منذ أيام، بأن السعوديين وحكومة الجمهورية اليمنية ملتزمون وحريصون على إيجاد حل للصراع، داعياً الحوثيين للاقتداء بهذا الالتزام. وأضاف وزير الخارجية الأميركية أنّ «الخطوة الأولى الضرورية هي أن يوقفوا هجومهم على مأرب». وطالب الحوثيين «بوقف هجماتهم عبر الحدود» (على السعودية).

وتعهد بلينكن بتقديم 191 مليون دولار مساعدات إنسانية خلال مؤتمر للمانحين نظمته الأمم المتحدة بالتعاون مع السويد وسويسرا على أمل أن تتمكن من جمع خلاله 3,85 مليارات دولار لتجنب مجاعة. لكنه حذر من أن المعاناة لن تتوقف حتى يتم إيجاد حل سياسي بين الحوثيين والحكومة اليمنية. وقال إن «المساعدة وحدها لن تنهي الصراع. لا يمكننا إنهاء الأزمة الإنسانية في اليمن إلا بإنهاء الحرب، ولذا فإن الولايات المتحدة تعيد تنشيط جهودها الدبلوماسية لإنهاء الحرب». وأضاف «نحن ملتزمون بتغليب مصلحة الشعب اليمني في سياستنا». ودعا «جميع أطراف الأزمة اليمنية للحفاظ على سلامة وأمن منظمات الإغاثة والعاملين فيها».

بدوره، أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، من جهته، أنه «يتعين علينا الضغط بشكل متزايد على من يعرقلون وصول المساعدات للشعب اليمني». واعتبر أن «الوضع الإنساني في اليمن أصبح أسوأ خلال الأسابيع الماضية بسبب هجوم الحوثيين على مأرب». من جهته، اعتبر رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك، أمام المؤتمر، أن «الحوثيين حاولوا الإجهاز على الحكومة بهجوم مطار عدن». وحذر من أن هجوم الحوثيين على مأرب يهدد أكثر من مليوني يمني»، معتبراً أنهم «يستهدفون المدنيين ومخيمات النازحين بالقصف في مأرب». من جهته، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في افتتاح المؤتمر، الدول المانحة التبرع بسخاء لتجنب مجاعة واسعة النطاق في اليمن. وقال، في كلمته أمام ممثلين عن نحو 100 دولة وجهة مانحة عبر الشاشة، «أناشد جميع المانحين أن يمولوا نداءنا بسخاء لوقف المجاعة التي تخيم على البلاد»، مضيفاً «كل دولار مهم». وتابع «خفض المساعدات هو بمثابة عقوبة إعدام لعائلات بأكملها». وقال غوتيريس إن «المجاعة ستثقل كاهل اليمن. نحن في سباق إذا ما أردنا منع الجوع والمجاعة من إزهاق أرواح الملايين»، مضيفاً «ليست هناك مبالغة في وصف شدة المعاناة في اليمن». واعتبر أنه «بالنسبة لمعظم الناس، أصبحت الحياة في اليمن الآن لا تطاق. وتمثّل الطفولة في اليمن نوعاً خاصاً من الجحيم. هذه الحرب تبتلع جيلاً كاملاً من اليمنيين. يجب أن ننهيها الآن ونبدأ بالتعامل مع عواقبها على الفور».

وحذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أن أكثر من 16 مليون شخص في اليمن سيتعرضون للجوع هذا العام، ويعيش نحو نصف مليون شخص في ظروف أشبه بالمجاعة. وحذر الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، يان إيغلاند، أمس الإثنين، من أن جماعات الإغاثة مضغوطة ومحرومة من التمويل الكافي «بشكل كارثي». وقال «إنه لأمر مخز أن تضطر منظمات الإغاثة للتسول وجمع الفتات لتقديم أقل القليل من الغذاء للمساعدة في إبقاء اليمنيين على قيد الحياة، فيما تزال الدول التي تشن الحرب وتسبب معاناة لا حد لها مستعدة لإنفاق المزيد على القتال».

وفي مأرب، قتل مدني وسقط عدد من الجرحى جراء قصف صاروخي للحوثيين طاول أحد الأحياء السكنية في المحافظة، بالتزامن مع هدوء نسبي في جبهات القتال التي ظلت مسرحاً لأعنف المعارك بين القوات الحكومية والحوثيين خلال الأيام الماضية، وخلفت عشرات القتلى والجرحى. وذكرت وزارة الدفاع اليمنية، في بيان، أن مدنياً قتل وأصيب 9، جراء قصف استهدف حي الروضة في مدينة مأرب، الذي يحتضن عشرات الأسر التي فرت من خطوط التماس في الزور وصرواح. وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية، لـ«العربي الجديد»، إن «مليشيات الحوثيين تحاول التحضير لهجوم واسع جديد من اتجاه صرواح وجبل هيلان، لكن الضربات الجوية للتحالف السعودي الإماراتي أحبطت ذلك خلال الساعات الماضية». وأشار إلى أن «المليشيات حاولت تنفيذ محاولات تسلل بأعداد قليلة في جبهة الكسارة الاستراتيجية، لكنه تم التصدي لها، جراء قصف مدفعي مكثف للجيش الوطني». ونقل موقع «سبتمبر نت» عن قائد جبهة مديرية جبل مراد جنوب غربي مأرب، العميد الركن حسين الحليسي قوله إن الجيش استعاد مواقع عسكرية استراتيجية، في رحبة في محافظة مأرب، إثر معارك مع الحوثيين. إلى ذلك، ذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، أمس الإثنين، أن وزير الخارجية أحمد ناصر المحمد الصباح جدد، خلال اجتماع مع ليندركينغ، «التأكيد على موقف بلاده الثابت والمبدئي حيال تقديم كافة أوجه الدعم لليمن ولشعبه، وبذل كافة الجهود لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعه، وحرص دولة الكويت على استتباب الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، والوصول إلى حل سياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن رقم 2216». كما شدد على «أهمية دور أميركا ومساعيها في إنهاء الأزمة اليمنية ومساعداتها الإنسانية والتنموية للشعب اليمني»، فيما قدم المبعوث الأميركي شرحاً عن آخر المستجدات والتطورات الحاصلة في الأزمة اليمنية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

بلينكن: ملتزمون بتغليب مصلحة الشعب اليمني في سياستنا

سقط قتيل و9 جرحى في قصف صاروخي حوثي على مأرب

طالب بلينكن الحوثيين بوقف هجماتهم عبر الحدود (Getty)

مطالبة بضغط أممي

دعت أحزاب يمنية أمس، الأمم المتحدة للضغط على جماعة الحوثيين لـ«وقف التصعيد العسكري والهجمات الإرهابية» على محافظة مأرب و«الرضوخ لقرارات الشرعية الدولية، وتحميلها المسؤولية عن تداعيات هذا التصعيد». جاء ذلك في بيان لـ«المجلس الأعلى للتحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية اليمنية»، ومنها: المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، واتحاد الرشاد.

تقرير

تتزايد انتهاكات الاحتلال والمستوطنين بحق الفلسطينيين (حازم بدر/فرانس برس)

برلمانيون أوروبيون يدعون لوقف الاستيطان الإسرائيلي

على عكس ما كان سائداً في السنوات الأربع الماضية من حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والتي شهدت فيها القضية الفلسطينية تهويداً غير مسبوق، عادت هذه القضية مع وصول الرئيس الجديد جو بايدن لتكتسب زخماً جديداً، في الوقت نفسه الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال والمستوطنين انتهاكاتهم على الصعد كافة. وفي أحدث الخطوات المتصلة بالقضية الفلسطينية، طالب أكثر من 400 برلماني أوروبي في رسالة، ليل الأحد . الإثنين، بلدانهم بالاستفادة من وصول بايدن إلى البيت الأبيض لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، منددين بـ«ضم بحكم الأمر الواقع» للضفة الغربية المحتلة، وهو ما رحبت به السلطات الفلسطينية. ووقّع 442 نائباً وعضواً في مجالس شيوخ في 20 بلداً أوروبياً الرسالة، التي اطلعت عليها وكالة «فرانس برس»، والمرسلة ليل الأحد . الإثنين، إلى وزارات خارجية دول أوروبية مختلفة. وكتب البرلمانيون: «من الواضح أن التطورات على الأرض تميل نحو واقع سريع التقدم لضم بحكم الأمر الواقع (للضفة الغربية)، خصوصاً مع توسيع المستوطنات وهدم المباني الفلسطينية». وتابعوا: «رغم جائحة كوفيد-19، شهد العام الماضي أكبر عدد من عمليات هدم منازل الفلسطينيين ومبانيهم في أربع سنوات». واعتبر البرلمانيون الأوروبيون أن «بداية رئاسة بايدن توفر فرصة أساسية للتحرك». وقد أقدموا على هذه الخطوة بمبادرة من أربعة مسؤولين إسرائيليين، من بينهم أفراهام بورغ الرئيس السابق للكنيست، الذي قال لوكالة «فرانس برس»، إنّ «الضم يجري أمام أعيننا: الاستيطان وهدم المنازل الفلسطينية يتسارعان وعلى أوروبا اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لوضع حد لهذه الممارسات المدمرة من خلال العمل مع إدارة بايدن».

أما بالنسبة لقطاع غزة، فقالت الرسالة إنه «يبقى عرضة لتصعيد عنيف في أي لحظة»، عازية ذلك إلى الحصار الإسرائيلي المحكم المفروض منذ سنوات و«الانقسامات الفلسطينية الداخلية». وقالت الرسالة إن «المصالحة والانتخابات الفلسطينية حيوية لأنها قد تشكل أساساً لإنهاء عزلة غزة». وتعليقاً على هذه الخطوة، دعا المجلس الوطني الفلسطيني في بيان، أمس، حكومات الاتحاد الأوروبي «لاتخاذ خطوات عملية والبناء على هذه الرسالة لوقف الضم الفعلي الذي يتقدم بسرعة، وخاصة زيادة وتيرة التوسع الاستيطاني وهدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد أصحابها».

من جهتها، رحبت حركة «فتح» بالرسالة، ودعت وزراء الخارجية الأوروبيين «للتجاوب معها بما يفتح الباب إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، بحسب ما نقلت وكالة «وفا»، عن المتحدث باسم حركة «فتح» جمال نزال. ويأتي هذا الحراك في الوقت الذي تتواصل فيه انتهاكات الاحتلال والمستوطنين على نطاق واسع. فقد صعّد المستوطنون، ليل الأحد-الإثنين، من اعتداءاتهم بحق الفلسطينيين بالقدس المحتلة والضفة الغربية، ما أوقع إصابات عدة بصفوف الفلسطينيين. وتعليقاً على ذلك، دانت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان، أمس، «إرهاب جيش الاحتلال والمستوطنين المتواصل ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم»، واعتبرته «إرهاب دولة منظماً».

(العربي الجديد، فرانس برس)

رصد

ليبيا تتخبط بتقرير الأمم المتحدة المسرَّب

أثار تسريب تقرير أممي بشأن وجود فساد بعملية انتخاب السلطة الجديدة في ليبيا، جدلاً واسع النطاق، فيما سارع رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة لاستنكاره

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كان ينشغل فيه الليبيون بمسألة انعقاد جلسة لمجلس النواب بهدف منح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة والمضي قدماً بالمرحلة الانتقالية، تفجّرت قضية جديدة بسبب تقرير لخبراء في الأمم المتحدة حول تلقي أعضاء في منتدى الحوار السياسي رشى لانتخاب الدبيبة كرئيس للوزراء. وبينما سارع الأخير لنفي هذه الاتهامات والتنصّل منها، معتبراً إياها «محاولات للتشويش على عملية تشكيل الحكومة وإفساد حالة التوافق الوطني وتعطيل عملية منح الثقة للحكومة»، أثار تسريب التقرير، جدلاً في البلاد حول توقيته ونتائجه.

وقال خبراء من الأمم المتحدة في تقرير رفع إلى مجلس الأمن واطلعت عليه وكالة «فرانس برس»، أول من أمس الأحد، إنه تم شراء أصوات ثلاثة مشاركين على الأقل في محادثات السلام الليبية التي ترعاها المنظمة الدولية. وفي التقرير الذي من المقرر تقديمه إلى مجلس الأمن في مارس/ آذار الحالي، وجد خبراء الأمم المتحدة أنه خلال محادثات تونس في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عرض اثنان من المشاركين «رشاوى تتراوح بين 150 ألف دولار و200 ألف دولار لثلاثة أعضاء على الأقل في منتدى الحوار السياسي الليبي إذا التزموا بالتصويت للدبيبة كرئيس للوزراء». وأعد التقرير، الذي لم يُنشر بعد، خبراء الأمم المتحدة المنوط بهم فحص انتهاكات حظر الأسلحة الدولي المفروض على ليبيا. على أثر ذلك، سارع الدبيبة للتنصل من هذه الاتهامات التي اعتبرها «محاولات للتشويش على عملية تشكيل الحكومة»، وحذّر في بيان نشره مكتبه الإعلامي، في وقت متأخر ليل الأحد، من أن «نشر الشائعات والأخبار الزائفة، وتغيير الحقائق، هو نهج سبق وأن عاناه الشعب الليبي، نتيجة ما يؤدي إليه من نزاعات وانقسامات وحروب». ونفى الدبيبة ما تضمّنه التسريب، مؤكداً نزاهة العملية التي جرى فيها اختيار السلطة الجديدة و«شاهدها جميع الليبيين من خلال شاشات التلفاز». ولفت إلى توقيت التسريب، معتبراً أنه جاء في وقت تلقّي «الشعب الليبي الأخبار المحفزة»، وذلك بعدما حدّد مجلس النواب موعد عقد جلسة منح الثقة للحكومة التي يجري استكمال تشكيلها. وكان رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، قد حدّد يوم الثامن من مارس الحالي، موعداً لعقد جلسة في سرت أو طبرق للتصويت على منح الثقة لحكومة الدبيبة.

ولم تقتصر الردود على التسريب على الدبيبة وحده، فالمرشح الآخر لرئاسة الحكومة، سلامة الغويل، أكد أنّ عملية اختيار السلطة الجديدة التي ترشح لها «لم تشبها أي شائبة». واعتبر الغويل أن التسريب بشأن وجود خلل ومال سياسي فاسد تخلّل عملية اختيار أعضاء السلطة الجديدة «ما هو إلا محاولة لخلط الأوراق، والتشويش لإفشال الاتفاق السياسي الذي كان ثمرة مخاض عسير واقتتال مرير ومعاناة طويلة للشعب الليبي الذي استبشر خيراً بنتائج الحوار».

وطالب الغويل، في منشور عبر حسابه بموقع «فيسبوك»، «من لديه أي أدلة أو إثباتات حقيقية، تقديمها للجهات المختصة المحلية والدولية ونشرها علناً للشعب الليبي، أما غير ذلك فلا يعتدّ به»، معتبراً توقيت التسريب «مثيراً للريبة ويضع شكوكاً حول أصحاب المصلحة الحقيقية في إفشال الحكومة قبل اعتمادها».

من جهته، عبر الناشط السياسي الليبي مالك هراسة، عن اتفاقه مع ملاحظة الغويل حول توقيت التسريب، على الرغم من أن القضية ليست جديدة «فقد تم تداولها في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أثناء انعقاد ملتقى الحوار في تونس، وطالب معظم أعضاء الملتقى، البعثة الأممية، بفتح تحقيق في القضية، وقد أعلنت استجابتها»، لكنه تساءل «لماذا الآن تحديداً؟». وبحسب هراسة، فإن «طرفاً ما لم ترضه نتائج الانتخابات، دفع بهذا التسريب وفي هذا التوقيت». ورأى أن التسريب «قد ينسف العملية السياسية برمتها». كلام اتفقت معه أيضاً أستاذة العلاقات الدولية في الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، أم العز الدوادي، قائلة في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الأمر لا يستهدف السلطة الجديدة والدبيبة، بل يطاول كل أعضاء الملتقى، عندما يشير إلى ثلاثة أسماء من دون تحديدهم، ما يجعل الملتقى وأعضاءه بالكامل تحت طائلة الشبهات». واعتبرت الدوادي أن التسريب متعمد «وبهذا الشكل الذي يشير إلى ثلاثة أعضاء متورطين في الرشوة، لأنه رقم قريب من الفارق بين أصوات القائمتين الفائزة والخاسرة». وتابعت الدوادي أن «القضية تضع الأمم المتحدة على محك إثبات صدقها في دعم العملية السياسية، فإما أن تسارع إلى نشر التقرير لإنقاذ البلاد من هذه الهزة السياسية، أو تتغاضى ليفهم من ذلك وجود يد خفية لم تكن راضية عن مسار الانتخابات».

هراسة: طرف لم ترضه نتائج الانتخابات دفع بهذا التسريب

اعتبر الدبيبة التسريب محاولات للتشويش على عملية تشكيل الحكومة (محمود تركية/فرانس برس)

إضاءة

تسابق أميركي روسي على الموانئ السودانية

ظهر واضحاً في اليومين الماضيين ملامح سباق عسكري أميركي ـ روسي على الموانئ السودانية، مع وصول سفينة بحرية أميركية وفرقاطة روسية، في وقتٍ متزامن

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

بصورة متزامنة وخلال ساعات متقاربة، وصلت إلى ميناء بورتسودان السوداني، المطل على البحر الأحمر، سفينة بحرية أميركية وفرقاطة روسية، فيما يبدو أنه سباق جديد على الموانئ السودانية. وقد بدأت ملامح ذلك السباق، في يناير/كانون الثاني الماضي، مع وصول أول مسؤول عسكري أميركي إلى الخرطوم، وهو نائب قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) أندرو يانغ، وذلك بعد 3 عقود من عدم التواصل العسكري بين البلدين، أثناء حكم الرئيس السابق عمر البشير. وهدفت الزيارة إلى تحريك العلاقات العسكرية بين السودان والولايات المتحدة، بالإضافة إلى بناء وتطوير علاقات استراتيجية بين البلدين. وتلى تلك الزيارة، تحديداً في 24 فبراير/شباط الماضي، رسو سفينة النقل السريع التابعة لقيادة النقل البحري العسكرية «يو أس أن أس كارسون سيتي» إلى ميناء بورتسودان لتعزيز الأمن البحري، طبقاً لما أعلنت عنه السفارة الأميركية بالخرطوم. وأول من أمس الأحد، رست المدمّرة الأميركية «يو أس أس ونستون تشرشل» في السواحل السودانية، واستقبلها القائم بالأعمال الأميركي، براين شوكان، وقيادات عسكرية سودانية ومسؤولون محليون. وجاء التقدم في العلاقات العسكرية بين السودان والولايات المتحدة، في إطار سلسلة من التطورات السياسية والدبلوماسية، أهمها شطب واشنطن اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والاتفاق على تطوير التمثيل الدبلوماسي لدرجة تبادل السفراء، فضلاً عن التزام الولايات المتحدة بالدعم السياسي والمالي للحكومة السودانية، بقيادة المدنيين لإنجاح الفترة الانتقالية. وفي ظلّ التقارب مع الأميركيين، استقبلت القوات البحرية السودانية السفينة الحربية الروسية «الأميرال غريغوروفيتش»، التي وصلت إلى ميناء بورتسودان في ساعات متأخرة من مساء الأحد. وصُنّف وصولها في سياق العلاقات الدبلوماسية المتطورة بين السودان وروسيا، وتعزيز التعاون بين القوات البحرية السودانية ونظيرتها الروسية، وفقاً لبيان صادر من الجيش السوداني، الذي أوضح في بيان له أن المسؤولين عن السفينة سيقومون بعدد من الزيارات للواجهات العسكرية وهيئة الموانئ البحرية وكلية الدراسات البحرية ببورتسودان.

ومن اللافت أن ما جاء في بيان الجيش السوداني حول غرض وصول «الأميرال غريغوروفيتش»، يختلف عما ذكرته وكالة «إنترفاكس» من أن الخطوة أتت في إطار ما تنوي روسيا القيام به، عبر إقامة قاعدة عسكرية لتموين وصيانة البحرية الروسية على ساحل البحر الأحمر، بهدف تعزيز السلام والأمن في المنطقة. في السياق، يرى الخبير العسكري، اللواء المتقاعد أمين مجذوب، أن التحركات الأميركية في السودان ناجمة عن انزعاج واشنطن من حديث موسكو عن إقامة قاعدة في البحر الأحمر. ويعتبر في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن مهمة السفينة الروسية في ظاهرها، هي التدريب وتبادل الزيارات، وفي باطنها إيجاد موطئ قدم في البحر الأحمر كممر رئيسي لعبور النفط، منوهاً إلى أن صراع القوى الدولية له بُعد آخر، يتعلق بتأمين خدمات السفن في الموانئ السودانية، عوضاً عن اللجوء للموانئ البعيدة في شرق الخليج العربي. ويبدي مجذوب توقعه في حديث لـ«العربي الجديد» باستمرار تصاعد سباق النفوذ في الموانئ السودانية، مطالباً الخرطوم بالاستفادة من الميزات التفضيلية لموقع البحر الأحمر، والدخول في تحالفات تحقق المصلحة الوطنية العليا للسودان. ويتفق رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النيلين، فتح أحمد، مع مجذوب، ويقول في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الولايات المتحدة وبعد زيادة روسيا نفوذها في البحر المتوسط عبر سورية، ستحاول منعها من التمدد في البحر الأحمر، خصوصاً أن الاتفاق الذي تتحدث عنه موسكو بشأن القاعدة البحرية في السودان، مفتوح، ويمكن أن يشمل حتى الجوانب النووية.

المدمّرة «يو اس اس ونستون تشرشل» في بورتسودان أمس (فرانس برس)

شرق غرب

دعوة أممية لتحقيق دولي بقضية نافالني

دعت المُقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أغنيس كالامار والخبيرة في حرية الرأي والتعبير إيرين خان، أمس الاثنين، إلى تحقيق دولي في عملية تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني، للتأكد من الوقائع وإيضاح جميع ملابسات التسميم. وطالبتا في بيان مشترك بـ«الإفراج الفوري» عنه.

(فرانس برس)

النظام السوري أخفى عشرات آلاف المفقودين

ذكر محققون تابعون للأمم المتحدة، في تقرير نُشر أمس، الاثنين، أن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين اعتقلهم النظام السوري أصبحوا في عداد المفقودين، وتعرّض بعضهم للتعذيب أو الاغتصاب أو القتل، في ما يصل إلى حد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأضافوا أن الجماعات المعارضة، ومنها الجيش السوري الحر، فضلاً عن «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، وتنظيم «داعش»، نفذوا اعتقالات غير قانونية وعذبوا وأعدموا مدنيين محتجزين.

(رويترز)

المبعوث الأميركي يبحث المصالحة الأفغانية

أجرى المبعوث الأميركي الخاص للمصالحة الأفغانية زلماي خليل زاد (الصورة)، أمس الاثنين، مباحثات في العاصمة الأفغانية كابول ركزت على مناقشة أبعاد المصالحة ومستجداتها مع القيادة الأفغانية، على أن يزور لاحقاً العاصمة القطرية الدوحة، لمناقشة التطورات بشأن المصالحة مع قيادة حركة «طالبان» هناك. وذكر المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغانية، في بيان، أن خليل زاد وصل إلى كابول والتقى رئيس المجلس عبد الله عبد الله. كما التقى الموفد الأميركي الرئيس أشرف غني.

(العربي الجديد)

أرمينيا: السلطة والمعارضة إلى الشارع

تظاهر أنصار كل من رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان والمعارضة مجدداً، أمس الاثنين، في يريفان، في ظلّ أزمة سياسية عميقة على خلفية الهزيمة العسكرية في إقليم ناغورنو كاراباخ في الخريف الماضي. وتدفع المعارضة إلى رحيل باشينيان المتهم بـ«الخيانة»، بينما يشدّد الأخير على ضرورة «استعداد الشعب لدعم النظام الديمقراطي والدستوري».

(فرانس برس)

أوروبا تدعو للحوار في جورجيا

دعا رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال (الصورة)، أمس الإثنين، المعارضة والسلطات الجورجية إلى بذل كل الجهود «لحلحلة الوضع». وقال ميشال، في تبليسي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيسة الجورجية سالومي زورابيشفيلي، إن بروكسل «قلقة» إزاء «الأزمة المتفاقمة في جورجيا». وجورجيا غارقة في أزمة منذ الانتخابات التشريعية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي التي فاز فيها حزب «الحلم الجورجي» الحاكم بفارق طفيف، لكن المعارضة نددت بحصول عمليات تزوير. ويوم الثلاثاء الماضي، أدى اعتقال المعارض البارز نيكا ميليا، إلى سلسلة جديدة من التظاهرات ضد الحكومة.

(فرانس برس)

الغلاف

في خطاب شعبوي متوقع، عاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى الواجهة من جديد، مهاجماً الرئيس جو بايدن و«الخَوَنَة» الجمهوريين. وبينما المح إلى احتمال ترشحه لرئاسيات 2024، أكد دعمه مرشحين محددين في الانتخابات النصفية للكونغرس في 2022

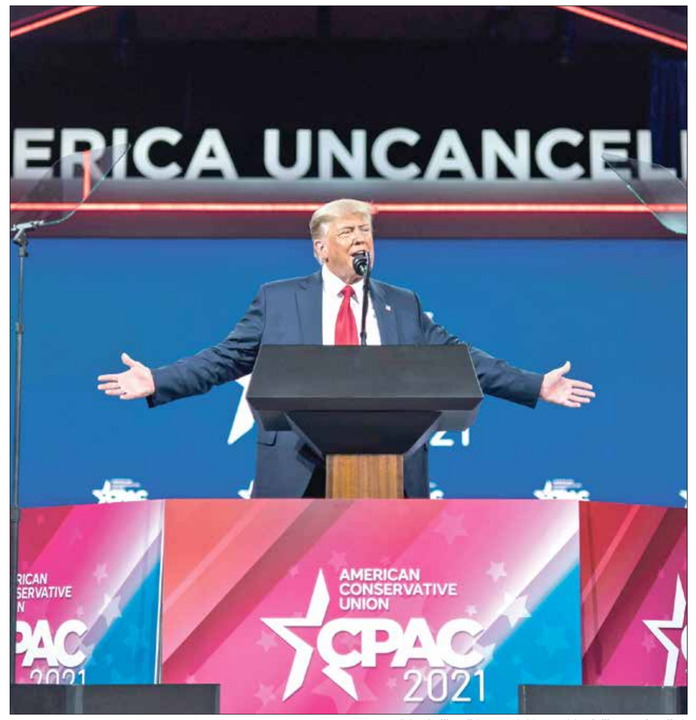

خطاب ترامب هو الأول من نوعه منذ خروجه من البيت الأبيض (فرانس برس)

عودة ترامب

حلم برئاسيات 2024 وأولوية القواعد الجمهورية

بعد أقلّ من شهرين على اقتحام أنصاره مقرّ الكونغرس في «كابيتول هيل»، وأكثر من شهر على انتهاء ولايته، عاد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى دائرة الضوء، مطلقاً سلسلة مواقف حادّة ضد الرئيس جو بايدن، ومتوعداً بهزيمة الديمقراطيين في الانتخابات المقبلة. وفي تأكيد على هدفه الإمساك بالحزب الجمهوري، نفى نيته تأسيس حزب جديد، مهاجماً أعضاء جمهوريين يعارضونه. ومن شأن مواقف ترامب أن تفسح المجال أمام حراك سياسي يفترض أن يستمرّ في السنوات الأربع المقبلة، وصولاً حتى الانتخابات الرئاسية 2024. وأطلّ ترامب مساء أول من أمس الأحد على جمهور من المحافظين المتشدّدين، ملقياً كلمته الأولى منذ خروجه من البيت الأبيض، في ختام الملتقى السنوي للمحافظين الأميركيين «مؤتمر العمل السياسي المحافظ»، الذي افتُتح يوم الجمعة الماضي في أورلاندو بولاية فلوريدا. وكان واضحاً أن ترامب لم يبرد القيام بمراجعة للسنوات الأربع الماضية، تحديداً مجريات ما حصل بين الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر/تشرين الثاني واقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، بل تمسك بمواقفه الحادّة، بدءاً من عدم الاعتراف بهزيمته وانتهاءً بتأكيد «نصره رغم التزوير». وقال: «في الواقع، أنتم تعلمون أنهم خسروا (الحزب الديمقراطي)» الانتخابات، مروّجاً من جديد للادّعاءات بأنه حُرم من ولاية رئاسية ثانية بسبب حصول عمليات تزوير. وأضاف «لكن من يدري... من يدري؟ ربما أقرّر أن أهزمهم للمرة الثالثة». وتوجّه للحاضرين قائلاً «بمساعدتكم سنستعيد مجلس النواب، وسنفوز بمجلس الشيوخ، سيدعم المرشحين الذين سينافسونهم في انتخابات الحزب. وقال للحاضرين: «تخلصوا منهم جميعاً».

وكما كان متوقعاً، انتقد ترامب بايدن، قائلاً إنّ الديمقراطي أنهى المتوّج «الشهر الأول الأكثر كارثية» لأيّ رئيس جديد في السلطة. ووصف ترامب، في خطابه المتشائم، أميركا بأنها أرض مقسّمة، مشدّداً على أن «أمننا وازدهارنا وهويتنا كأميركيين على المحكّ». كما شنّ هجوماً على المهاجرين، منتقداً سياسات بايدن في مجال تغيّر المناخ والطاقة ونزاهة الانتخابات. وأضاف ترامب في خطابه الذي استمرّ 90 دقيقة: «نحن في صراع من أجل بقاء أميركا كما نعرفها. هذا صراع. هذا صراع رهيب ومريع ومؤلم. في النهاية، نحن نفوز دائماً». وقال 55 في المائة من المشاركين في المؤتمر إنهم سيؤيّدون ترامب في انتخابات 2024، في حين جاء حاكم فلوريدا رون ديسانتيس في المركز الثاني بنسبة 21 في المائة.

ولم يرَ الكاتب في موقع قناة «سي أن أن» ستيفن كولينسون جديداً في خطاب ترامب، معتبراً أن خطابه في أورلاندو كان شعبوياً، وكتب «آخر مرة تحدث فيها ترامب بهذه اللهجة، كان عند اقتحام أنصاره الكونغرس، وهم يدعون لشنق نائب الرئيس السابق مايك بنس، الذي رفض الانصياع لمطالب ترامب (لجهة نقض نتائج الانتخابات وعدم إعلان فوز بايدن)». وأضاف كولينسون «أظهرت تصريحات ترامب أن القتال من أجل الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية الأميركية والانتخابات الحرة لم ينتهِ بعد»، مرجحاً استمرارها حتى الانتخابات الرئاسية 2024. ودعا الكاتب للحذر من الرئيس السابق، مشيراً خصوصاً إلى أن ترامب قرر دعم مرشحين جمهوريين أبدوا تصريحاته في شأن تزوير الانتخابات الرئاسية في انتخابات التجديد النصفية للكونغرس المقررة في أواخر عام 2022. وركّز كولينسون على عدم تطرّق ترامب لاقتحام الكونغرس، بعد تبرئته في مجلس الشيوخ الشهر الماضي.

وتطرق كولينسون إلى انتقادات ترامب للمحكمة العليا، التي تم تلمّ مطالبه في الدعاوى القضائية التي رفعها لتغيير مسار فوز بايدن الانتخابي. لكن الكاتب كان واقعياً بالقول: «يحاول ترامب البقاء كالشخص الأكثر تأثيراً في الحزب الجمهوري، لكن السؤال الذي يمكن طرحه، هو: هل ستنجح الاستعراضات، كالتي حصلت يوم الأحد، في إبقاء ترامب في دائرة الضوء، أم أنها ستتلاشى مع الأشهر القليلة المقبلة؟». وأعاد التذكير بمعارضة زعيم الأكثرية الجمهورية في مجلس الشيوخ سابقاً، ميتش ماكونيل، لترامب فضلاً عن قول سيناتور لويزيانا الجمهوري، بيل كاسيدي لـ«سي أن أن»: «إذا قمنا بتأييد شخص سنخسر. وهو ما كان الأمر عليه في الرئاسيات الأخيرة».

وعلى الرغم من ثقة ترامب العالية بقدرته على التحكم بقواعد الحزب الجمهوري، إلا أن بوادر حرب داخلية في الحزب بدأت تلوح في الأفق. في السياق، ذكر الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست»، جوش داوزي، أن النائب الجمهوري، آدم كينزينغر، أطلق مع حلفاء له لجنة للعمل السياسي داخل الحزب الجمهوري باسم «البلاد أولاً»، وتهدف إلى قطع الطريق على أي احتمال لتمويل حملة لترامب في الحزب. وحدد أحد مستشاري المجموعة، ماريو كاستيّو، هدفه بالقول: «سندعم المرشحين في انتخابات 2022، وقد تلقينا اهتماماً حقيقياً من مانحي الحزب الجمهوري. ونتوقع أن يتم تمويل اللجنة جيداً». ورفض كاستيّو إلى جانب مسؤولين آخرين في اللجنة، الإفصاح عن أسماء المانحين الذين تعهّدوا بتقديم الدعم لهم، كاشفاً عن انضمام عدد من النواب قريباً إلى اللجنة.

انتقد ترامب سياسات بايدن في مجال المناخ ونزاهة الانتخابات

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

الملف الإيراني

اتهم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إدارة الرئيس جو بايدن بـ«الفشل في التعامل مع إيران»، مشيراً إلى أنها تسعى للتفاوض معها في الملف النووي. وقال: «لقد أخرجنا أميركا من الاتفاق وبايدن يفكر في التفاوض معها»، معتبراً أن هذا الأمر «يضع أميركا في وضع غير منصف».

متابعة

انقلاب ميانمار: المتظاهرون يتحدّون القتل

يتزايد التوتر في ميانمار، مع مواصلة المحتجين على الانقلاب العسكري تظاهراتهم، ورفع السلطات العسكرية منسوب القمع

لم يأبه المحتجون لسقوط 18 قتيلاً برصاص القوات الأمنية في ميانمار، الأحد الماضي، إذ عادوا إلى الشوارع للاحتجاج على الانقلاب العسكري، فيما وُجهت إلى الزعيمة المخلوعة أونغ سان سو تشي، تهمتان جديدتان، أمس الإثنين.

وأوضحت المحامية ناي تو، لوكالة «فرانس برس»، أن سو تشي باتت، بعد جلسة استماع عبر الفيديو أمام المحكمة في العاصمة نايبيداو، ملاحقة أيضاً بتهمة انتهاك قانون يتعلق بالاتصالات و«التحريض على اضطرابات عامة». وتواجه سو تشي في الأساس تهمتين، إحداهما امتلاكها أجهزة اتصال لاسلكية غير مسجلة في مقر إقامتها، والثانية لخرقها تدابير احتواء فيروس كورونا. وقال محاميها خين ماونغ زاو، الذي رأى موكلته للمرة الأولى منذ احتجازها عن طريق الفيديو، إن سو تشي «تبدو بصحة جيدة». ومن المقرر عقد جلسة الاستماع المقبلة في 15 مارس/آذار الحالي.

وتأتي لائحة الاتهام الجديدة غداة يوم قمع دموي في أنحاء البلاد. فقد قتل 18 شخصاً على الأقل، الأحد الماضي، وفقاً للأمم المتحدة التي استندت في ذلك إلى «معلومات موثوقة». ورغم الخوف، عاد المتظاهرون إلى الشوارع، أمس الإثنين. وقرب سجن «إنسين» في رانغون، أطلقت قوات الأمن النار على متظاهرين تجمعوا للاحتجاج على عمليات التوقيف الكثيرة أمس الأول. وكان المتظاهرون يهتفون «نحن متّحدون». وفي أجزاء أخرى من المدينة، نصب بعض المتظاهرين حواجز مؤقتة بألواح خشبية وأرائك وقصب خيزران لحماية أنفسهم. وذكرت وسيلة إعلام محلية أن الشرطة أطلقت الرصاص المطاطي وقنابل الصوت والغاز في محاولة لتفريق الحشود، ما أدى إلى إصابة البعض بجروح. كما خرجت تظاهرات في مدن كالي ولاشيو وباغان، حمل فيها المحتجون صوراً لسو تشي.

وبعد مقتل ثلاثة متظاهرين في داوي جنوب البلاد، أمس الأول، بعد استهدافهم بـ«الذخيرة الحية»، بحسب أحد المسعفين، نزل محتجون إلى شوارع البلدة، أمس الإثنين، لوضع أزهار حمراء وإضاءة شموع أمام صور الضحايا. وكتب الناشط ثينزار شونلي يي، على حسابه في «فيسبوك» أمس الإثنين، إن «جيش ميانمار منظمة إرهابية». وكانت وسائل الإعلام الحكومية حذّرت الأحد الماضي من أن «إجراءات صارمة ستتخذ ضد الحشود الخارجة عن القانون». وأعلن وزير خارجية سنغافورة فيفيان بالاكريشنان، أمس الإثنين، أن وزراء خارجية دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) سيعقدون اجتماعاً، عبر الفيديو، اليوم الثلاثاء، لبحث الأزمة في ميانمار. وقال «سنستمع إلى ممثلين عن السلطات العسكرية في ميانمار». وطالب القوات الأمنية بعدم استخدام القوة القاتلة ضد المحتجين، والإفراج عن سو تشي. ودعا كافة الأطراف في ميانمار للبحث عن حل سياسي، والعودة إلى الحكم الديمقراطي. وقد أثار استخدام الشرطة والجيش الرصاص ضد المتظاهرين موجة جديدة من الاحتجاجات الدولية. ودان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في تغريدة أمس الأول، «العنف الفظيع لقوات الأمن في ميانمار». ومن جانبه، دان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس القمع، واعتبر، في بيان، أن «استخدام القوة القاتلة ضد متظاهرين سلميين غير مقبول وكذلك التوقيفات العشوائية».

وجهت المحكمة تهمتين جديدتين إلى أونغ سان سو تشي

اطلقت الشرطة الرصاص المطاطي وقنابل الغاز على المحتجين (فرانس برس)

إلا أن الاحتجاجات الدولية، وفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات، لم تنجح حتى الآن في التأثير على الجيش. ودعا مقرر الأمم المتحدة توم أندروز، في بيان أمس الأول، إلى حظر عالمي للسلاح على ميانمار، والمزيد من العقوبات العالمية على الانقلابيين. وطالب مجلس الأمن بتحويل الجرائم في ميانمار على المحكمة الجنائية الدولية. وأكد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في بيان أمس الأول، أن «العنف لن يعطي شرعية للإطاحة غير الشرعية لحكومة منتخبة ديمقراطياً». وقال إن «قوات الأمن بإطلاقها النار على مدنيين عزّل أثبتت ازدراءها الصارخ بالقانون الدولي، ويجب أن تحاسب».

وفي إطار مخاوف العسكر من عمليات سحب كبيرة للأموال، قرر البنك المركزي، أمس الإثنين، الحد من عمليات السحب النقدي من البنوك وأجهزة الصراف الآلي. وأشارت صحيفة «ستريتس تايمز»، ومقرها سنغافورة، إلى عدم السماح للأشخاص والشركات بسحب أكثر من مليوني كيات ميانماري (1416 دولاراً أميركياً) في الأسبوع، وفقاً لبيانات حصلت عليها «الأناضول». وأشارت الصحيفة إلى أن القرار يهدف إلى «تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال الحد من عمليات السحب النقدي وتقليل استخدام النقد بين الجهات الحكومية والجمهور».

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

تقرير

أُدين الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، في قضية «التنصت»، مع إصدار محكمة حكماً بالسجن 3 سنوات عليه، اثنتان منها مع وقف التنفيذ، وهو ما يضرّ حظوظه في الترشح لرئاسيات 2022

التنصت يفضح ساركوزي

ثاني رئيس جمهورية فرنسي يُحكم بالسجن

دانت محكمة فرنسية، أمس الإثنين، الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي، بتهم الفساد واستغلال النفوذ، وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات، بينها اثنتان مع وقف التنفيذ، في قضية معروفة باسم «التنصت». واتهم ساركوزي بمساعدة قاض على نيل وظيفة عالية في موناكو، في مقابل معلومات حول تحقيق بشأن قضايا تمويل حملاته الانتخابية. لكن الرئيس الأسبق الذي حضر الجلسة لن يدخل السجن، لأن هذه العقوبة تطبق عادة في فرنسا للأحكام التي تزيد عن سنتين. وقالت المحكمة إن ساركوزي يحق له طلب احتجازه في المنزل بسوار إلكتروني. مع ذلك، بات ساركوزي ثاني رئيس فرنسي مُدان في ظل الجمهورية الخامسة (بدأت بموجب دستور 1958) بعد جاك شيراك.

ومن شأن الإدانة أن تؤدي إلى تكريس ابتعاد ساركوزي عن الساحة السياسية الفرنسية، خصوصاً لجهة احتمال ترشحه العام المقبل إلى الانتخابات الرئاسية الفرنسية. ومع أنه انسحب من السياسة في عام 2016، إلا أنه لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط اليمين، ولدى حزبه «الجمهوريون». واتهم أنصار ساركوزي القضاة الفرنسيين بجعل الرئيس السابق هدفاً لحملة قانونية جائرة لا هوادة فيها، فساركوزي أصبح أول رئيس سابق يمثل أمام المحكمة بتهم جنائية. وسبق له أن تحدث العام الماضي في نهاية محاكمته، قائلاً: «هذه القضية كانت بالنسبة لي مثل دروب الآلام. ولكن إذا كان هذا هو الثمن الذي يجب دفعه مقابل ظهور الحقيقة، فأنا على استعداد لقبول ذلك. ما زلت أثق في عدالة بلدنا». وتحدث أمس لمحطة «بي إف إم تي في» الفرنسية: «سأدافع عن نفسي أمام المحكمة، لأنني أوفيت دائماً بالتزاماتي». وأضاف: «أنا لست فاسداً»، وندد مرآراً باستخدام القضاء لأهداف سياسية، وقدم عدة طعون، لكن محاولاته لم تنجح.

وكانت النيابة العامة طلبت، في 8 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، السجن أربع سنوات للرئيس السابق، البالغ من العمر 66 عاماً، من بينها سنتان مع النفاذ، معتبرة أن صورة الرئاسة الفرنسية «تضررت» جراء هذه القضية التي كانت لها «آثار مدمرة». وتعود قضية «التنصت» إلى عام 2014. وكان يومها استخدام «واتساب» والرسائل المشفرة الأخرى غير منتشر كثيراً، على ما أكد الرئيس الفرنسي السابق. ففي إطار التحقيق حول شبهات التمويل الليبي لحملته الانتخابية لعام 2007 الذي وجهت إليه أربع تهم في سياقها، اكتشف القضاة يومها أن ساركوزي كان يستخدم خطاً هاتفياً سرياً تحت اسم «بول بيسموس» للتواصل مع محاميه تييري إيرتزوغ. وقد أظهر تفريغ حوالى عشرة من اتصالاتهما، بحسب الادّعاء، وجود «نية على الفساد» بين ساركوزي ومحاميه والقاضي السابق جيرار أزييبير. واعتبرت النيابة العامة أن القاضي نقل عبر إيرتزوغ معلومات مشمولة بالسرية، وحاول التأثير على طعن تقدم به ساركوزي أمام محكمة التمييز في إطار قضية أخرى. في المقابل، قبل ساركوزي دعم ترشح القاضي لمنصب رفيع المستوى في موناكو. وقال إيرتزوغ في أحد الاتصالات التي تليت على المحكمة «لقد بذل جهداً»، ليرد عليه ساركوزي في مكالمة أخرى «أنا أساهم في ارتقائه». وقد طلب الادعاء إنزال العقوبة نفسها بالمتهمين الثلاثة، أي السجن أربع سنوات، بينها سنتان مع وقف التنفيذ، مرفقة بمنع ممارسة المهنة لمدة خمس سنوات بالنسبة لإيرتزوغ.

من جهتهم، وصف محامو الدفاع الاتصالات بـ«مجرد ثرثرة بين أصدقاء»، مندّدين بـ«تخيلات» و«فرضيات» و«محاكمة على النوايا» من قبل الادعاء.

نحد ساركوزي مراراً بأحكام القضاء وقدم العديد من الطعون

أمام ساركوزي محاكمة أخرى في 17 مارس وهي «قضية بيغماليون»

وشدّد محامو الدفاع على الغياب التام للأدلة وطالبوا بتبرئة المتهمين. ورفضوا الإدلاء بتصريحات قبل تلاوة الحكم. وأمام المحكمة قالوا إن ساركوزي لم يحصل في نهاية المطاف على حكم مؤيد له في محكمة التمييز، كما أن أزييبر لم ينجح في الحصول على منصب في موناكو. وبموجب القانون، من غير الضروري أن يحصل الطرف على المقابل الموعود أو أن يكون النفوذ فعلياً، لكي توصف الأفعال بأنها تندرج في إطار الفساد أو استغلال النفوذ. وطوال المحاكمة التي جرت في أجواء محتدمة، طالب الدفاع بإلغاء المحاكمة التي تستند برأيه إلى عمليات تنصت «غير قانونية»، لأنها تنتهك سرية التبادل بين محام وموكله. وقوض محامو المتهمين تحقيقاً تمهيدياً موازياً تجريه النيابة العامة، كان يهدف إلى كشف هوية عميل مزدوج أبلغ عام 2014 تييري إيرتزوغ بأن خط «بيسموس» يتعرض للتنصت، ما أدى إلى التدقيق المعمق بفواتير الهاتف. وحفظ التحقيق من دون نتيجة. في ظل هذه الأجواء المتوترة، أتى رئيس النيابة العامة المالية الحالي جان . فرنسوا بونير شخصياً إلى جلسة المرافعات للدفاع عن الهيئة التي كانت قد شكلت للتو عند اندلاع قضية «التنصت»، مؤكداً «لا أحد هنا يسعى إلى الانتقام من رئيس سابق للجمهورية». مع العلم أن التحقيق يطاول أيضاً ثلاثة قضاة من النيابة العامة المالية، من بينهم رئيستها السابقة إليان أوليت، على أن تصدر نتائجه قريباً.

وجاء قرار المحكمة بعد أكثر من تسع سنوات على إدانة جاك شيراك بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ، في قضية وظائف وهمية في بلدية باريس التي كان رئيساً لها، بين عامي 1977 و1995. لكنه لم يخضع للحكم لدواعٍ صحية. ولم تكن قضية «التنصت» الوحيدة التي تلاحق ساركوزي، إذ تنتظره محاكمة أخرى مع 13 شخصاً آخرين، بدءاً من 17 مارس/ آذار الحالي، معروفة بقضية «بيغماليون» حول تمويل حملته للانتخابات الرئاسية لعام 2012. وتمت تبرئة ساركوزي العام الماضي في قضية «بيتانكور»، والتي تمحورت حول احتمال تلقيه أموالاً بطريقة غير قانونية، من وريثة شركة «لوريال» العالمية للتجميل لبلبان بيتانكور خلال حملته الرئاسية عام 2007.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

شرق غرب

هونغ كونغ: دعم لناشطين اتهموا بـ«التخريب»

تجمّع مئات الأشخاص أمام محكمة في هونغ كونغ، أمس الإثنين، مرددين شعارات داعمة لـ47 ناشطاً بارزاً في التيار المطالب بالديمقراطية، كانت وجهت شرطة هونغ كونغ، أول من أمس الأحد، لهم تهمة «التخريب»، في خطوة مرتبطة بالانتخابات التمهيدية التي جرت الصيف الماضي. وفي السياق، طالب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الأحد «بالإفراج الفوري» عن الناشطين المحتجزين. وكتب على تويتر «نحن نندد باحتجاز المؤيدين للديمقراطية، وبالتهم الموجهة إليهم، وندعو إلى الإفراج الفوري عنهم».

(فرانس برس)

مصر: تمديد حبس باتريك جورج

جددت محكمة جنايات القاهرة، أمس الإثنين، حبس الباحث الشاب باتريك جورج زكي، الناشط في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والطالب في جامعة بولونيا الإيطالية، لمدة 45 يوماً، ليمضي بذلك 13 شهراً في الحبس الاحتياطي، منذ إلقاء القبض عليه مطلع فبراير/شباط 2020. ويواجه جورج، اتهامات بالتحريض على قلب نظام الحكم والتظاهر وتكدير السلم العام.

(العربي الجديد)

تركيا: المؤتمر العام لـ«العدالة والتنمية» في مارس

يستعد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا، لعقد مؤتمره العام في مارس/آذار الحالي، بعد استكمال عقد المؤتمرات الفرعية في الولايات التركية كافة. وقال نعمان قورطولموش، نائب رئيس الحزب، خلال تصريحات صحافية أمس، إن «الرئيس أردوغان سيعلن موعد المؤتمر، ومن شبه المؤكد أنه سيكون في مارس الحالي»، مضيفاً أن «70 في المائة من كوادر الحزب جرى تجديدها».

(العربي الجديد)

القاهرة تسعى لاحتواء القضية

الجاسوس المصري في برلين

في الوقت الذي تتواصل فيه محاكمة الجاسوس المصري الذي كان يعمل في المكتب الإعلامي للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، تبذل جهود على شكل اتصالات بين القاهرة وبرلين وتحركات من قبل هيئة الدفاع عن المتهم، لاحتواء القضية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مفاوضات للتفاهم بين القاهرة وبرلين، وأخرى متزامنة بين الدفاع والمحكمة، تدور في الوقت الحالي لحسم قضية الجاسوس المصري (أمين ك.)، الذي تم اكتشافه في المكتب الإعلامي الاتحادي للمستشارة أنجيلا ميركل في يوليو/ تموز الماضي، واتهم بالعمل لحساب جهاز المخابرات العامة المصرية، وتقديم معلومات متواضعة وفقيرة بالنظر للمركز الوظيفي المتميز الذي كان يتمتع به. وبحسب لائحة الاتهام، فقد كان هذا الشخص يقدم للمخابرات المصرية تحليلاً لتوجهات الإعلام الألماني في تناوله للقضايا المصرية «مستغلاً إمكانياته اللغوية المتميزة»، ومعلومات عن المصريين في مواقع مختلفة من برلين، وأنه قدم تلك الخدمات نظير حصول والدته المقيمة بمصر على معاش تقاعدي.

وحصلت «العربي الجديد» على نسخة من مذكرة الدفاع التي قدمت للمحكمة في برلين مع بدء محاكمة الجاسوس المفترض الثلاثاء الماضي، والتي عرضت التوصل إلى تفاهم معقول، بإدلاء الجاسوس بتصريح اعتراف كامل عن تعاونه مع المخابرات المصرية منذ عام 2010، مقابل تخفيف العقوبة لتصبح عامين بحد أقصى. لكن المحكمة، في جلستي الأربعاء والخميس الماضيين، لم تبت في الطلب، واعتبرت أنّ إجابات الجاسوس المتهم عن أسئلتها ما زالت مريبة ومثيرة لمزيد من التساؤلات، خصوصاً مع إصراره على أنه لم يتقاض أي منفعة مالية من هذه العلاقة، وأنه كان يقدم المعلومات كصديق وليس كعميل، وأنه لم يكن مجبراً على إكمال علاقة العمالة لصالح المخابرات المصرية.

وادعى الجاسوس المتهم أنه كان يعطي ضابطاً تابعاً للمخابرات العامة بالسفارة المصرية في برلين، التحليلات والمعلومات التي يطلبها، أملاً في تذليل عقبات بيروقراطية تقابل أسرته في مصر، وأنه لم يكن يفكر في الموضوع باعتباره تجسساً، بل تبادلاً للمنافع بين صديقين.

هذه التفسيرات من الجاسوس البالغ من العمر 66 عاماً، لم تلق قبولاً لدى المحكمة حتى الآن، وتهدف على ما يبدو إلى إبراء ساحة المخابرات المصرية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ القاهرة لم تدل بأي تعليق بشأن القضية منذ كشفها، الأمر الذي قد يؤدي لصعوبة تقبلها عقد صفقة للاعتراف مقابل تخفيف العقوبة.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية متابعة للملف، لـ«العربي الجديد»، إنّ من العوامل التي تجعل تأثير هذه القضية على العلاقات بين البلدين محدوداً، هو ضعف المعلومات التي كشفت التحقيقات وصولها للمصريين عبر الجاسوس، وتأكدها من أنّ المهمة الأولى والرئيسة للعميل المصري كانت مراقبة المواطنين المصريين المقيمين في ألمانيا، ورجال الأعمال من أصل مصري والدبلوماسيين المصريين أيضاً، مرجحة بحسب متابعتها، أن يصدر الحكم في العاشر من شهر مارس/ آذار الحالي.

لكن ما يشغل المحكمة هو أنّ الجاسوس كان قد تقدّم لشغل وظيفة في مجلس النواب الألماني (البوندستاغ)، وهو ما اعتقد المحققون أنه كان بتوجيه من المخابرات المصرية، ليصبح أكثر قدرة على مقابلة شخصيات مختلفة، وأوسع دراية وأسهل وصولاً للمعلومات، ممن يلتقيهم في الدائرة الإعلامية لمكتب المستشارية.

وأوضحت المصادر أنه على الرغم من ذلك، فإنّ الاتصالات التي تجرى على مراحل بين مصر وألمانيا لاحتواء تأثير هذا الملف «ما زالت على قدر من الحساسية، خصوصاً من قبل القائمين على التواصل الأمني والاستخباراتي»، وأنّ التعامل المصري مع القضية يتجه إلى حصرها في هذا المستوى فقط، مع العمل على استمرار إنعاش العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع حكومة ميركل، وعقد مزيد من الصفقات مع المصنعين الألمان بالتعاقدات الحكومية في مجالات مرفقية مختلفة، وكذلك في المجال العسكري. ومن أحدث المجالات التي تسعى الحكومة المصرية لتوجيه الصفقات فيها إلى المستثمرين الألمان، قطاع الصحة والمستشفيات. فبينما تتواصل محاكمة الجاسوس، تسعى وزارة الصحة المصرية لإبرام تعاقدات طويلة الأمد مع الجناح الطبي بشركة «سيمنز» الألمانية، لتزويد المستشفيات المصرية بعشرات الأجهزة الحديثة في مجال التحاليل الطبية والأشعة، بأنظمة سداد ميسرة. وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أعلن، في يناير/ كانون الثاني الماضي، الاتفاق مع «سيمنز» على إنشاء منظومة متكاملة للقطار الكهربائي السريع في مصر، بإجمالي طول يبلغ نحو 1000 كيلومتر على مستوى الجمهورية، وبكلفة إجمالية قدرها 360 مليار جنيه (نحو 23 مليار دولار)، وذلك بدءاً بالتنفيذ الفوري لمشروع الخط الذي سيربط مدينة العين السخنة بمدينة العلمين الجديدة، مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة و15 محطة أخرى، بطول 460 كيلومتراً، ويستغرق تنفيذه سنتين.

> ترجيحات بصدور الحكم في العاشر من مارس الحالي

ووفقاً لمصدر مطلع سبق وتحدث لـ«العربي الجديد» بعد تحريك قضية الجاسوس، فإنّ عدداً محدوداً للغاية من الأشخاص الذين عملوا بالسفارة المصرية في السنوات الأخيرة، كانوا على دراية بطبيعة نشاط هذا العميل، وأنّ بعض السفراء المصريين في برلين الذين تعاقبوا على مدار السنوات العشر، لم يعرفوا شيئاً عن ذلك النشاط إطلاقاً، ما يرجح أنه كان يعد تقارير عن مسلكهم وعلاقاتهم أيضاً. وأوضح المصدر أنّ المعلومات والتقارير التي أرسلها العميل إلى المخابرات المصرية كانت متواضعة الكم والأهمية قبل انقلاب الثالث من يوليو/ تموز 2013، إذ زاد بعد ذلك اهتمام النظام المصري بمراقبة تحركات المصريين المقيمين في برلين، خصوصاً الآلاف من الشباب والنشطاء والإسلاميين الذين هاجروا خوفاً من بطش النظام، وحاولت مجموعات منهم العمل على التجمع واللقاء والتنسيق قبيل بعض المناسبات، مثل زيارات السيسي إلى ألمانيا.

وفي العاشر من يناير الماضي، كشفت «العربي الجديد» من خلال بيانات رسمية، أنّ مصر أنفقت على استيراد الأسلحة الألمانية في فترة جائحة فيروس كورونا أكثر من جميع الدول التي استوردت السلاح الألماني في الفترة نفسها، عدا المجر. فقد أنفقت حتى فبراير/ شباط 2020، أي قبل شهر تقريباً من انتشار وباء كورونا في مصر، مبلغ 312 مليون يورو، منها 305 ملايين على مجموعة من الغواصات البحرية وقطع غيار غواصات وسفن سبق استيرادها في السنوات الخمس الأخيرة. ثمّ رفعت مصر الإنفاق خلال النصف الثاني من العام، فأبرمت عقوداً بقيمة 452 مليون يورو، ليقفز إجمالي قيمة الأسلحة التي استوردتها من ألمانيا فقط عام 2020 إلى 764 مليون يورو، ليصبح هذا العام ثاني أعلى الأعوام في استيراد مصر للأسلحة الألمانية عبر تاريخ العلاقات بين البلدين، بعد عام 2019 الذي شهد إبرام عقود تسليح بقيمة تتجاوز 801 مليون يورو.

الجاسوس كان يعمل في المكتب الإعلامي لميركل (تو بياس شفارتس/فرانس برس)